الأمم المتحدة

A/74/839–S/2020/361

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 May 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البنود 32 و 37 و 75 و 83 من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسالة مؤرخة 5 أيار/مايو 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسائل المؤرخة 13 و 17 و 20 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من الممثل الدائم لأرمينيا (A/74/801-S/2020/298 و A/74/815-S/2020/314 و A/74/818-S/2020/320)، أود أن أشير إلى ما يلي.

أولا، تتضمن رسالتان من الرسائل المذكورة أعلاه، كمرفق لهما ما يسمى "بيانات" باسم النظام العميل غير المشروع الذي أنشأته أرمينيا في منطقة ناغورنو – كاراباخ المحتلة في جمهورية أذربيجان. وفي هذا الصدد، نسجل مرة أخرى احتجاجنا الحازم على استمرار أرمينيا في تعميم مختلف الورقات باسم ذلك النظام. وهذه الورقات، إلى جانب كونها تلفيقا بدائيا ومثالا للاستخفاف الشديد، لاغية وباطلة في حد ذاتها ويجب رفضها بادئ ذي بدء[1]. إن مجرد الترويج لنظام أنشئ نتيجة للعدوان والتطهير العرقي والقتل الجماعي يدلُّ بوضوح على رفض أرمينيا الامتثال للالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد أكد المجتمع الدولي من جديد مؤخرا موقفه الثابت والمبدئي المتمثل في عدم الاعتراف

(1) انظر A/72/508-S/2017/836 و A/72/889-S/2018/546 و A/73/689-S/2018/1167 و A/74/320-S/2019/669 و A/74/636-S/2019/1014 و A/74/744-S/2020/193.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجماعي بالحالة الناجمة عن احتلال أراضي أذربيجان برفض وإبطال ما يسمى "الانتخابات" في الهياكل المبتدعة للنظام العميل التي نظمتها أرمينيا في 31 آذار/مارس و 14 نيسان/أبريل 2020[2].

ثانيا، إن بيان أرمينيا بشأن تأييدها المزعوم لنداء الأمين العام للأمم المتحدة من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وتقيدها به مثال على زيف آخر، غير أنه ليس من غير المألوف بالنسبة للمعتدين. والسلام الزائف والالتزام بالهدنة ووقف إطلاق النار من بين الأدوات التي كثيرا ما يستخدمونها في محاولات تجميد المكاسب العسكرية التي تحققت نتيجة للاستخدام غير المشروع للقوة وسياسة الأرض المحروقة.

ومن الجدير بالذكر أنه منذ اليوم الأول من النزاع وحتى إقرار وقف إطلاق النار بين أرمينيا وأذربيجان في عام 1994، جرت عمليات قتالية واسعة النطاق داخل أراضي أذربيجان حصرا، في وسط البلد تقريبا، مما أثر على سكانها المدنيين وهياكلها الأساسية. إن أراضي أذربيجان هي التي تم الاستيلاء عليها ونهبها وتدميرها، ومئات الآلاف من مواطنينا هم الذين طردوا قسرا من ديارهم وممتلكاتهم في تلك الأراضي.

وعلاوة على ذلك، وعلى مر السنين منذ إقرار وقف إطلاق النار بين أرمينيا وأذربيجان في عام 1994، إلى جانب موقفها غير البناء في عملية السلام، دأبت القوات المسلحة الأرمينية، على انتهاك وقف إطلاق النار، مستهدفة مواقع القوات المسلحة الأذربيجانية، وأخضعت البلدات والقرى الواقعة في بلدي على طول خط المواجهة والحدود بين الدولتين لهجمات مباشرة وعشوائية. ولا تزال هذه الهجمات مستمرة على الرغم من النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وتأييد أرمينيا المعلن لهذه المبادرة. وهكذا، وفي الفترة من 1 إلى 5 أيار/مايو 2020 فحسب، انتهكت القوات المسلحة الأرمينية وقف إطلاق النار 116 مرة مستخدمة مدافع الهاون والرشاشات ذات العيار الكبير وبنادق القناصة[3]. وعلاوة على ذلك، اتبعت أرمينيا السياسة المتعمدة لتوطيد الوضع الراهن للاحتلال، بما في ذلك عن طريق تعزيز قوتها العسكرية في الأراضي المستولى عليها وتغيير طابعها الديمغرافي والثقافي والمادي، في انتهاك واضح للقانون الدولي.

ثالثا، إن الوجود غير المشروع للقوات المسلحة الأرمينية في الأراضي المحتلة بأذربيجان والاستفزازات التي تلجأ إليها هي الأسباب الرئيسية للحوادث والإصابات في النزاع والعائق الرئيسي أمام تسويته السياسية. وكان هذا هو الحال أيضاً أثناء نشوب الأعمال العدائية التي وقعت في عام 2016.

وفي الساعات الأولى من يوم 2 نيسان/أبريل 2016، قامت القوات المسلحة الأرمينية، من مواقعها في الأراضي المحتلة بأذربيجان، بإخضاع القوات المسلحة الأذربيجانية على طول خط المواجهة والمناطق المجاورة المكتظة بالسكان لإطلاق نيران كثيفة بالمدفعية الثقيلة والأسلحة من العيار الكبير. ونتيجة للهجمات التي شنتها أرمينيا، تعرضت 34 بلدة وقرية في أذربيجان للقصف، مما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين والجنود في القوات المسلحة الأذربيجانية، وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة، بما في ذلك المساكن والمدارس ورياض الأطفال، أو إلحاق أضرار كبيرة بها. وقُتل ما مجموعه 6 مدنيين وجُرح 33 مدنيا (من بينهم أطفال).

(2) انظر A/74/805-S/2020/301.

(3) انظر www.mod.gov.az/en و A/74/798-S/2020/295 و A/74/804-S/2020/300.

ونشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أذربيجان تقريراً يصف التشريد القسري الذي نجم عن الهجمات الأرمينية على المدنيين في بداية نيسان/أبريل 2016. وذكر التقرير أنه من بين 761 121 شخصا كانوا يعيشون في المدن والقرى في أذربيجان المتضررين من العنف (بما في ذلك "القصف المكثف" و "استخدام الصواريخ والمدفعية الثقيلة [التي] أسفرت عن وقوع العديد من الإصابات")، كان هناك ما يقدر بـ 594 58 شخصا "في مراحل مختلفة من التشرد"، مما يعني أنهم "إما يغادرون مساكنهم كل ليلة خوفا من القصف المدفعي الليلي، أو ينقلون أفراد أسرهم الأكثر ضعفا بعيدا عن الخطوط الأمامية أو ينتقلون إلى موقع أكثر أمنا". وأفادت مفوضية شؤون اللاجئين بأن أعمال العنف التي بدأت في نيسان/أبريل 2016 قد "غيرت بشكل أساسي" حياة الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من "خط التماس" "بسبب استخدام أنواع جديدة وأثقل من المعدات العسكرية تلحق أضراراً أفدح وتصل إلى أبعد من ذلك وراء الخطوط الأمامية"، مما أدى إلى تضرر العديد من الأهداف المدنية، بما في ذلك المدارس، في المنطقة القريبة من خط المواجهة في مناطق غورانبوي وتارتار وأغدام وأغجابيدي في أذربيجان[4].

وبصفة عامة، يجب احترام اتفاقات وقف إطلاق النار وتنفيذها بحسن نية وعدم إساءة استخدامها. ولا يمكن للمرء أن يطالب بالتقيد باتفاق وقف إطلاق النار عندما يناسب مصالحه وينتهكه عندما لا يكون كذلك. وما يجعل أي وقف لإطلاق النار دائما هو إرادة الطرفين في السعي إلى إيجاد حل للنزاع. ولا يُقصد بوقف إطلاق النار، حتى وإن طال أمده، أن يدوم إلى الأبد. وترتيبات وقف إطلاق النار تعلِّق العمليات العسكرية، ولكنها لا تنهي حالة الحرب. ومن المفترض أن تكون هذه الترتيبات مجرد نقطة انطلاق للعمل الدبلوماسي لإزالة آثار النزاع المسلح والتوصل إلى تسوية سياسية.

وهذا ما يجب على أرمينيا أن تفهمه في نهاية المطاف بدلا من مواصلة أعمالها غير المشروعة تحت غطاء وقف إطلاق النار. وإن إعلاناتها الشعبوية بشأن الالتزام المزعوم بوقف إطلاق النار ليست سوى خطاب أجوف وستار لتمويه تطلعاتها التوسعية. وعلى الرغم من بعض التكثيف في تواتر الاجتماعات بين أذربيجان وأرمينيا على مدى السنوات الماضية، فإن الافتقار الواضح إلى الإرادة السياسية لأرمينيا لا يزال يعوِّق عملية المضي قدما. ولم يسفر انخفاض التوترات على طول خط المواجهة منذ أيلول/سبتمبر 2018 على الأقل عن إحراز تقدم في المفاوضات. وإن البيانات التي أدلت بها أرمينيا مؤخرا والتي تتحدى النهج التدريجي في حل النزاع الذي وافقت عليه الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتوافق الآراء وأيده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراراته ذات الصلة، تبين بوضوح مدى ابتعاد هذا البلد عن السعي البناء لتحقيق السلام، وتكشف عن نواياه الحقيقية لإخراج العملية السياسية عن مسارها ومواصلة توطيد الوضع الراهن غير قابل للاستمرار والخطير.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعيّة العامة في إطار البنود 32 و 37 و 75 و 83 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار **عليف**
السفير
الممثل الدائم

(4) UNHCR Azerbaijan, "Assessment mission report: populations affected by the violence on the line of contact in April 2016", 15 May 2016, p. 2.